جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١

بناء على ما ورد من قطاع الموازنة العامة للدولة بوزارة المالية بخصوص ما تضمنته المادة العاشرة من التأشيرات العامة للموازنة المرتبطة بقانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ من قيام وزارة المالية (قطاع الموزانة العامة للدولة) باستخدام نسبة الـ ٢٥% المتبقية من الاعتمادات المدرجة للمياه والإنارة والكهرباء والتليفون بموازنة وحدات الموازنة العامة للدولة وذلك لتسوية مستحقات الخزانة العامة طرف قطاع الكهرباء .

وفى إطار تفعيل أحكام المادة العاشرة سالفة الذكر تهيب وزارة المالية بكافة الوحدات الحسابية بجميع وحدات الموازنة العامة للدولة ضرورة موافاة قطاع الموازنةالعامة للدولة بوزارة المالية بمستحقات شركات الكهرباء والمياه والمصرية للاتصالات حتى تاريخه ، وذلك بعد استنفاد استخدام نسبة الـ ٧٥% المصرح باستخدامها من الاعتمادات المذكورة فى سداد استهلاكات السنة المالية الحالية ، وذلك حتى يتسنى سداد باقى المستحقات المشار إليها لذمة السنة المالية الحالية عن طريق قطاع الموازنة العامة للدولة باستخدام نسبة الـ ٢٥% المتبقية وفى ذات الوقت استنداء مستحقات الخزانة العامة طرف هذه الشركات .

وعلى السادة المسئولين الماليين والإداريين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة مديرى المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات و الهيئات العامة ومديرى عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الإلتزام بتنفيذ هذه التعليمات بكل دقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا فى : ٢٠١١/٣/١٥

رئيس
قطاع التمويل والمشرف على قطاع
الحسابات والمديريات المالية
(محمود حسين)

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١

بمناسبة صدور منشور عام وزارة المالية رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بخصوص صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٠ وكذلك ربط موازنات الهيئات والوحدات الأقتصادية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ .

قامت الإدارة المركزية لحسابات الحكومة بإصدار الكتب الدورية أرقام ٨٥،٨٤،٥٣ لسنة ٢٠١٠ تأكيداً على ما جاء بالمنشور السابق ذكره .

بالإضافة إلى ما ورد بالكتب الدورية المذكورة سلفاً يرجى إتباع الآتى :-

١- التزام كافة أجهزة الدولة والمراقبين الماليين بتنفيذ مصادر تمويل الموازنة (عجز خزانة / ذاتى) على مستوى كافة الجهات الموازنية على أن يعد تقرير المتابعة الشهرية وفقاً لذلك .

٢- تفعيل مقطع مصدر التمويل بشجرة الحسابات المميكنة بوزارة المالية موزعاً حسب مصدر التمويل (تمويل من الخزانة العامة / تمويل من الصناديق والحسابات الخاصة / تمويل من مصادر ذاتية أخرى) .

٣- إعداد تقارير المتابعة الشهرية والربع سنوية الالكترونية موزعا حسب مصادر التمويل المختلفة .

٤- على الجهات الموازنية التى لم تقم بإدخال بيانات المتابعة المالية الشهرية وفقاً لمقطع التمويل المشار اليه سلفاً ضرورة الالتزام بما تضمنه المنشور وتنفيذ ذلك على النظام الالكترونى بإرسال البيانات متضمناً مصدر التمويل طبقاً لما جاء بالمنشور .

لذا نوجه نظر كافة السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات و الهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بموافاة قطاع الحسابات الختامية ببيان المتابعة اعتباراً من شهر فبراير ٢٠١١ والأشهر التالية تباعاً متضمناً تفعيل مقطع مصدر التمويل بشجرة الحسابات المميكنة بوزارة المالية تنفيذاً لتوجيهات معالى السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية فى هذا الخصوص .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس قطاع التمويل
والمشرف على قطاع الحسابات
والمديريات المالية

" أ / محمود حسين "

فى : ٢٠١١ / ٣ /

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١

صدر كتاب دورى الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠١١ بشأن إعادة قيد اسم شركة ديناميك للاعمال الهندسية والتوريدات .

والمتضمن أنه سبق وأن أصدرت الهيئة العامة للخدمات البيطرية – وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – القرار الإدارى رقم ٦٠١ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٦ بشطب شركة ديناميك للأعمال الهندسية والتوريدات من سجل الموردين وذلك لتلاعب الشركة بالغش فى المناقصة العامة رقم ٦٥ جلسة ٢٠٠٩/٥/٢٨ وفقاً لما انتهى إليه رأى إدارة الفتوى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بمجلس الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ وتم نشر هذا القرار بكتاب دورى الهيئة رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١ .

وبناء على رأى مجلس الدولة (ادارة الفتوى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى) بكتابها رقم ٣٨٧٧ المؤرخ ٢٠١٠/١١/٣٠ ملف رقم ٨٦١٥/١/٢٥ فقد اصدرت الهيئة العامة للخدمات البيطرية القرار الادارى رقم ٨١٣ المؤرخ ٢٠١٠/١٢/٢٠ باعادة قيد شركة ديناميك للأعمال الهندسية والتوريدات بسجل الموردين .

واعمالاً لاحكام المادة (٢٤) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمادة (١٣٥) من لائحته التنفيذية وتعديلاتها .

توجه الهيئة العامة للخدمات الحكومية نظر كافة الجهات الخاضعة لاحكام ذلك القانون إلى مراعاة ما تقدم علماً بأن بيانات الشركة المذكورة كالاتى :-

الاسم	شركة ديناميك للاعمال الهندسية والتوريدات
العنوان	٥ ش عطية جاد – مدينة قباء – جسر السويس – السلام – القاهرة
نوع النشاط	المقاولات والتجارة
رقم السجل التجارى	٩٨٧
رقم البطاقة الضريبية	١٠٥٦٥
رقم الملف الضريبى	٥/٥/٢٧/١٧٠
المأمورية المستخرج منها البطاقة الضريبية	مدينة السلام
رقم التسجيل فى الضريبة العامة على المبيعات	٣٢٥/٠٣٠/٣٩٥

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

تحريراً فى : ٢٠١١/٣/
تامر

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ عثمان عبد الفتاح عبد الحافظ)

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
ملف رقم : ٧٢٥-٧/٦/١٥ ع ١٥ مؤقت ٢

كتاب دورى رقم (٢٥) لسنة ٢٠١١

صدر كتاب دورى الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١١ والمتضمن صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن النشر الالكترونى عن المناقصات والمزايدات الحكومية فى الجهات المختلفة والذى يقضى بنشر صورة كاملة ومطابقة من كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات والممارسات العلمة والمحدودة والمحلية التى تطرحها بعد اعتمادها من السلطة المختصة ، وما يطرأ عليها من تعديلات بناء على جلسات الاستفسار على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.etenders.gov.eg وذلك اعتبارا من ٢٠١٠/١/١ ودون الإخلال بوجوب الاعلان عنها بالطريق الذى حدده قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية

وفى إطار التطوير الدائم لأساليب أداء العمل الحكومى فى شتى المجالات ومسايرة للتطورات التكنولوجيا الحديثة والاتجاه إلى ميكنة كافة الأعمال الحكومية ، وبالتنسيق مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية فقد تم تصميم بوابة المشتريات الحكومية لتصبح الموقع الالكترونى الخاص بالاعلان عن العمليات التى يجريها الجهاز الادارى بالدولة وذلك لتحقيق مبادىء الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمنافسة فى مجال المشتريات الحكومية .

لذا فان الهيئة تسترعى نظر كافة الجهات الإدارية بالدولة إلى الالتزام بالقرار سالف الذكر وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل بياناتها حتى تتمكن من نشر ما يتم طرحه من عمليات على بوابة المشتريات الحكومية – وفى حالة وجود أية عقبات تقنية فى هذا الشأن يتم التنسيق مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية (مشروع بوابة المشتريات الحكومية) – هذا مع مراعاة عدم العمل بالكتاب الدورى رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن النشر على الموقع الإلكترونى للهيئة العامة للخدمات الحكومية اعتبارا من تاريخه .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

تحريرا فى : /٣/ ٢٠١١

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ عثمان عبد الفتاح عبد الحافظ)